المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتمد البرنامج القطري للبحرين للفترة ٢٠٢٥ - ٢٠٢٩

○ أسماء شلبي.

اعتمد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثيقة البرنامج القطري للبحرين للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٩، مؤكداً بذلك الشراكة المتينة مع المملكة.

وتعد وثيقة البرنامج القطري بمثابة إطار عمل استراتيجي يتماشى مع أولويات التنمية الوطنية في البحرين على النحو المبين في رؤية ٢٠٣٠ وإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة الموقع في ديسمبر ٢٠٢٤. وتركز الوثيقة على تحسين الرخاء والاستدامة من خلال النمو المتنوع والشامل الذي يقوده القطاع الخاص، وتعزيز أنظمة الحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والمشاركة المدنية.

وقالت أسماء شلبي، الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البحرين: «تعد وثيقة البرنامج القطري للبحرين خطوة أساسية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز النمو الشامل والمستدام في المملكة.

وستوجه الوثيقة جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البحرين على مدى السنوات بما يضمن تدخلات مؤثرة لدعم أولويات التنمية الوطنية من مع تعزيز الابتكار والرقمنة الخمس المقبلة، والمساواة بين الجنسين».

ومنذ عام ١٩٧٨، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البحرين بدعم التقدم الوطني في المملكة ويساعد في تعزيز تحقيق الأولويات الوطنية. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حوالي ١٧٠ دولة وإقليم للمساعدة في القضاء على الفقر، والحد من عدم المساواة والإقصاء، وبناء القدرة على مواجهة الأزمات حتى تتمكن البلدان من الحفاظ على التقدم.

وبصفته وكالة التنمية التابعة للأمم المتحدة يلعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورًا مهما في مساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وزير الشؤون القانونية ووزير العمل بالوكالة يؤكد حرص البحرين على تعزيز العلاقات الثنائية مع الهند

استقبل يوسف بن عبدالحسين خلف وزير الشؤون القانونية ووزير العمل بالوكالة فينود كوريان جيكوب سفير جمهورية الهند لدى مملكة البحرين.

وخلال اللقاء، أكد الوزير خلف حرص مملكة البحرين على تعزيز العلاقات الثنائية مع جمهورية الهند الصديقة في مختلف المجالات، مشيراً إلى أن مملكة البحرين تمتلك تشريعات عمالية متقدمة تضمن حقوق العمال، إلى جانب بيئة استثمارية جاذبة تدعم النمو الاقتصادي.

من جانبه، أشاد فينود كوريان جيكوب سفير جمهورية الهند لدى مملكة البحرين بمتانة العلاقات بين البلدين الصديقين، مثمناً ما حققته مملكة البحرين من تطور ونمو في مختلف القطاعات، وخاصة في مجال بيئة العمل الآمنة والسليمة، مشيراً إلى توافق التشريعات العمالية البحرينية مع معايير العمل الدولية، مما يعكس التزام المملكة بأفضل الممارسات في هذا المجال.

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

أخبار الخليج

«الشرعية» تطلق آسيوية من زوجها بعد اعتناقها الإسلام

أمرت المحكمة الكبرى الشرعية بفسخ عقد زواج بين زوجين آسيويين بعد أن اعتنقت الزوجة الدين الإسلامي، إضافة إلى انقطاع الزوج عنها او التواصل معها مدة جاوزت ١٠ سنوات، حيث أشارت المحكمة الى أن المدعية قد اعتنقت الدين الإسلامي، ولم يثبت اعتناق المدعى عليه الدين الإسلامي، وأنه ما زال على ديانته المسيحية وقد حاولت المدعية جاهدة التواصل مع المدعى عليه، إلا أنه تعذر عليها ذلك فلما كان ذلك، وكان اختلاف الدين سبباً للفرقة بينهما، خاصة إذا كانت الزوجة مسلمة والزوج غير مسلم، وأنه يحرم عليها معاشرته وتمكينه من نفسها، فإن طلب المدعية قد أقيم على سند من الواقع والقانون.

وقالت المحامية ابتسام الصباغ: إن موكلتها ارتبطت بالمدعى عليه بموجب عقد زواج صادر من بلدهما الآسيوي ولما كانت المدعية قد اعتنقت الدين الإسلامي كما هو ثابت بموجب شهادة الإسلام الصادرة من وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، في حين أن المدعى عليه ظل على ديانته المسيحية، ولما كانت العلاقة بينهما منقطعة منذ عام ٢٠١٤، ولا يوجد أي تواصل بينهما منذ ذلك التاريخ، حيث دفعت بأن الشريعة الإسلامية تحرّم زواج المسلمة من غير المسلم، وكان المدعى عليه ما زال على ديانته المسيحية، الأمر الذي دفعها إلى رفع دعواها الماثلة.

من جانبها، قالت المحكمة في حيثيات حكمها أن فسخ عقد الزواج من قبل الزوجة يعني نقضه وإبطاله وحل الرابطة الزوجية، وذلك بسبب وجود عائق واضح وقيام ظرف طارئ ليس من أصل العقد يمنع استمراره وحيث إنه ولما كان من المقرر فقهاً أن فسخ عقد النكاح هو فك العمل به وإبطاله بسبب ظهور مانع يتنافى مع مقتضياته، وقيام طارئ يمنع استمراره شرعاً.

وأضافت المحكمة أن تغيير الدين إلى الإسلام هو سبب لفسخ عقد النكاح، والإباء يكون حين تدخل المرأة في الإسلام، وقد كانت متزوجة من زوج كتابي أو غير كتابي، فلها أن تعرض الإسلام عليه، فإذا أبى الإسلام، يقع التفريق بينهما، فإن أسلمت الزوجة وحدها ولم يكن بينها وبين الزوج سبب مانع من الزواج شرعاً، فإن كان ذلك قبل الدخول، وقعت الفرقة بالإسلام، وإن أسلمت بعد الدخول، أمهل الزوج مدة عدتها، ويُعرض عليه الإسلام، فإن أسلم وإلا فرّق بينهما.

وأشارت المحكمة إلى أن الثابت أن المدعية قد اعتنقت الدين الإسلامي، كما هو ثابت من خلال شهادة إسلامها الصادرة من وزارة العدل والأوقاف، ولم يثبت اعتناق المدعى عليه الدين الإسلامي، وأنه ما زال على ديانته المسيحية وقد حاولت المدعية جاهدة التواصل مع المدعى عليه، إلا أنه تعذر عليها ذلك فلما كان ذلك، وكان اختلاف الدين سبباً للفرقة بينهما، خاصة إذا كانت الزوجة مسلمة والزوج غير مسلم، وأنه يحرم عليها معاشرته وتمكينه من نفسها، فإن طلب المدعية قد أقيم على سند من الواقع والقانون، وتقضي المحكمة بفسخ عقد زواجها من المدعى عليه، لهذه الأسباب حكمت المحكمة بفسخ عقد زواج المدعية من المدعى عليه بعد الدخول، الصادر من دولتهما الآسيوية.

حبس ستة آسيويين ٣ أشهر وسداد ٥ آلاف دينار ضريبة مستحقة

صرح رئيس وحدة جرائم التهرب الضريبي بنيابة الجرائم المالية وغسل الأموال بأن المحكمة الصغرى الجنائية السادسة قد أصدرت حكمها أمس بإدانة ستة متهمين آسيويين بالحبس ثلاثة أشهر مع النفاذ وإلزامهم سداد الضريبة المستحقة التي تفوق خمسة آلاف دينار وذلك عن تهمة التهرب من سداد الضريبة الانتقائية.

وكانت وحدة التهرب الضريبي قد تلقت بلاغاً من إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية بالتعاون مع الجهاز الوطني للإيرادات وإدارة الصحة العامة بوزارة الصحة متضمناً ما أسفرت عنه عملية التفتيش على المحلات التجارية في منطقة المنامة عن قيام المتهمين بإدخال سلعاً انتقائية وطرحها للاستهلاك دون سداد الضريبة المستحقة عنها بالمخالفة لأحكام القانون وعليه فقد تم ضبط المتهمين متلبسين وضبط كميات من تلك السلع واعداد المحاضر وإحالتها للنيابة العامة.

وعليه باشرت النيابة العامة تحقيقاتها في الواقعة بأن تم استجواب المتهمين وحبسهم احتياطيا على ذمة التحقيق كما تم الاستماع لشهود الواقعة من المختص بالجهاز الوطني للإيرادات ومجري التحريات وفي سياق متصل فقد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة قبل المضبوطات وانتهت تحقيقات النيابة العامة الى ثبوت ارتكاب المتهمين للجرم المبين آنفا فأمرت بإحالتهم محبوسين الى المحكمة الجنائية والتي أصدرت حكمها المتقدم.

القبض على أشخاص لارتكابهم مخالفات تتعلق بالباعة الجائلين وإشغال الطريق

نفذت مديرية شرطة محافظة العاصمة حملات إنفاذ للقانون على مخالفات الباعة الجائلين واشغال الطريق العام، أسفرت عن القبض على عدد من الأشخاص، خلال شهري ديسمبر ويناير الماضيين، موضحة أنها قامت باتخاذ الإجراءات القانونية المقررة واحالة المخالفين إلى النيابة العامة،

وأكدت المديرية استمرار جهودها في تنفيذ هذه الحملات، بهدف منع هذه النوعية من التجاوزات والمخالفات التي يترتب على استمرارها إعاقة الحركة المرورية والتأثير سلبا على المظهر الحضاري.

حبس آسيوي وبحريني لصيد الروبيان ومقاومة رجال الأمن

صرح رئيس نيابة الوزارات والجهات العامة بأن النيابة العامة قد تلقت بلاغاً من قيادة خفر السواحل برصد قارب على متنه عدد من الأشخاص من الجنسية الهندية يزاولون الصيد باستخدام شباك الجر القاعية (الكوفة)، وحال مشاهدتهم الدورية الأمنية لاذوا بالفرار فلاحقتهم الدورية الامنية وتمكن رجالها من ضبط المتهمين وبحوزتهم كمية من الروبيان الطازج.

وقد باشرت النيابة العامة التحقيقات فور إخطارها بالواقعة، وباستجواب المتهمين أقروا بما نسب إليهم من اتهام بممارستهم الصيد التجاري باستخدام شباك الجر القاعية واسفرت التحقيقات عن اشتراك المتهم البحريني في ارتكاب الواقعة بتوفيره القارب وادوات الصيد للمتهمين الاجانب، وقد أمرت النيابة العامة في إطار ما تتخذه من اجراءات في تلك القضايا بالتحفظ على القارب وحبس المتهمين احتياطيا على ذمة التحقيق، تمهيداً لإحالتهم الى المحاكمة الجنائية.

٢٤ فبراير الحكم في طعن النيابة على براءة خليجي من تهمة القتل عمدا

حجزت محكمة الاستئناف العليا الجنائية جلسة ٢٤ فبراير للحكم في طعن النيابة العامة على براءة خليجي من تهمة القتل العمد والشروع فيه، حيث سبق وبرأته محكمة اول درجة من التهمة وعاقبت صديقه بالسجن المؤبد بعد أن استقلا سيارة كان يقودها الأخير ودهسا أفراد أمن فندق بمنطقة الحورة، انتقاما من أمن الفندق الذي منعهما من الدخول للفندق بمواد مسكرة بحوزتهما.

وكان بلاغ قد ورد إلى الإدارة العامة للمرور مفاده وقوع حادث مروري في شارع مقابل للبوابة الخلفية لأحد فنادق منطقة الحورة وتوجه شرطي الى موقع الحادث وتبين من خلال كاميرات الأمن قدوم مركبة خليجية مسرعة اصطدمت بعدد من الأشخاص الموجودين أمام بوابة الفندق وتسبب الاصطدام في وفاة أحدهم بعد أن قذفته السيارة عدة أمتار إلى الشارع المعاكس وإصابة أخرين.

وبعد تتبع مسار السيارة تبين توجه قائدها رفقة آخر إلى فندق آخر وقام قائد السيارة بالنزول واتبعه المتهم الثاني ودخلا الفندق وخرجا بعد إنهاء إجراءات الإقامة وغادرا البحرين عبر جسر الملك فهد وتبين وجود شبه جنائية بعد علمه بخلاف المجني عليهم مع المشتبه بهما، فيما تعرف أحد المجني عليهم على صور المتهمين وأفاد بأنهما تسببا في مشاجرة مع حراس الأمن بالفندق وأسفرت التحريات عن أن الحادث متعمد القصد منه إزهاق ارواح المجني عليهم إثر المشاجرة بين حراس أمن الفندق وبين المتهمين، حيث عاقبت المحكمة الكبرى الجنائية المتهم الأول (هارب) بالسجن المؤبد فيما برأت المتهم الثاني من التهمة، إلا أن النيابة العامة طعنت على حكم البراءة أمام محكمة الاستئناف.

بدء محاكمة محامٍ اختلس ٤٥ ألف دينار من شركة

بدأت المحكمة الصغرى الجنائية محاكمة محام متهم باختلاس ٤٥ ألف دينار من أموال شركة، حيث قررت المحكمة تأجيل الجلسة القادمة إلى ١١ فبراير لجلب المتهم من محبسه.

وكان رئيس نيابة محافظة العاصمة قد أشار إلى أن النيابة العامة تلقت بلاغًا من الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني بشأن قيام محامٍ باختلاس مبالغ مالية سُلّمت إليه من خصوم الشركة المجني عليها، باعتباره محاميها.

وباشرت النيابة العامة التحقيق في الواقعة، حيث استمعت إلى أقوال الشهود واستجوبت المتهم، الذي أقر باختلاسه ما يقارب خمسة وأربعين ألف دينار بحريني، والتي كان يفترض بحكم عمله أن يوردها إلى الشركة المجني عليها، وبناءً على ذلك، أصدرت النيابة العامة أمرًا بحبسه احتياطيًا

على ذمة التحقيق، وإحالته إلى المحكمة الصغرى الجنائية.